السلطان حسين كامل ودوره السياسي في مصر

م.د.محمد يونس اسماعيل ابراهيم*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/١/٢ تأريخ القبول: ٢٠١٨/١/٢٤

الاوضاع السياسية في مصر قبيل تولي السلطان حسين كامل السلطة

اولاً: الاحتلال البريطاني لمصر:

امتازت مصر ومنذ القدم بموقع ستراتيجي مميز، فهي تقع في الزاوية الشمالية الشرقية لقارة افريقيا، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق البحر الاحمر، ومن الجنوب السودان، ومن الغرب ليبيا، وتمثل حلقة الوصل للتجارة بين الشرق والغرب، فضلاً عن انها مركز للإنتاج والاستهلاك، مما جعلها عرضة للغزوات الاجنبية؛ طمعاً بخيراتها وبموقعها الاستراتيجي، وبعد افتتاح قناة السويس في العصر الحديث وتحديداً عام ١٨٦٩ زادت اهمية مصر الاستراتيجية؛ لأنها أفضل ممر مائي يختصر المسافة بين الشرق والغرب، وكذلك افضل الطرق واقصرها للوصول الى المستعمرات البريطانية في الهند؛ لذلك اخذت بريطانيا تفكر في بناء امبراطورية في الشرق على غرار الامبراطورية التي اقامتها في الهند.

اندلعت الثورة العربية (بقيادة احمد عرابي)[١] في ٩ ايلول عام ١٨٨١م ضد الحكم الاستبدادي، والتدخل الاجنبي في البلاد ، وقد نجحت الثورة في اجبار الخديوي

* قسم التاريخ /كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة الموصل.

(١) احمد عرابي: ولد سنة ١٨١٤ في قرية هرية رزنة بمحافظة الشرقية، التحق بالسلك العسكري عام ١٨٥٥م، وتدرج في الترقيات حتى وصل الى رتبة لواء عام ١٨٨٠م. احمد عرابي، مذكرات عرابي "كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية في سنتي ١٢٩٨-١٢٩٩ الهجريتين، وفي ١٨٨١ و١٨٨٢ الميلاديتين، ج١، (د.م، د.ت) ص ص١١-١٢.

توفيق [١] (١٨٧٩-١٨٩٢م) تنفيذ مطالب الثوار، وذلك باسقاط وزارة رياض باشا[٢] المستبدة، وتأليف وزارة شريف باشا [٣] في ١٤ ايلول عام ١٨٨١م ، فضلاً عن تفعيل مجلس النواب المعطل، وزيادة اعداد الجيش المصري وتقويته [٤]، وإقرار دستور للبلاد[٥].

ونتيجة للخلافات التي تصاعدت بين العرابيين ووزارة شريف، بسبب ضعف الاخير وعدم كفاءته في اجراء الاصلاحات المطلوبة في الجيش ورغبة الثوار تشكيل حكومة وطنية فقد استقالت حكومة شريف في ٤ شباط عام ١٨٨٢م[٦].

---

(١) الخديوي توفيق: ولد محمد توفيق بن اسماعيل عام ١٨٥٢م بالقاهرة، وتعلم فيها، واحسن اللغة العربية والتركية والفرنسية والانجليزية تقلد الخديوية عام ١٨٧٩م بعد ان عزل والده، وفي عهده انشئ نظام الشؤون والمحاكم الاهلية، وتم تجديد بعض الترع واقيمت عدة قناطر كبيرة، وحدثت في عهد ثورة عرابي باشا سنة ١٨٨١، توفي في القاهرة سنة ١٨٩٢م. ناصر الانصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم مع صورهم واعلامهم ورموزهم، دار الشروق، ط٣، (بيروت، ١٩٨٩)، ص١٢٣.

(٢) رياض باشا: ولد بمصر عام ١٨٣٤م، تعلم في مدارس الحكومة التي انشأها محمد علي باشا، وأصبح كاتباً خاصاً لسعيد باشا والي مصر، ثم تدرج في مناصب عديدة، منها محافظ الجيزة عام ١٨٧٣، ورئيس ديوان الخديوي اسماعيل، ثم رئاسة الديوان الخاص، وبعدها رئيساً للوزراء (٢١ ايلول ١٩/١٨٧٩ ايلول ١٨٨١م) توفي في ١٧ حزيران عام ١٩١١، محيي الدين الطعمي، معجم باشوات مصر، مكتبة مدبولي، (مصر، د.ت)، ص٤٢٧.

(٣) شريف باشا: ولد بمصر عام ١٨٢٣ وهو احد الضباط السياسيين الموهوبين، شغل منصب رئيس شورى النواب عند افتتاحه عام ١٨٧٥، ثم عمل وزيراً للداخلية والخارجية، ورئيساً للوزراء لعدة مرات كان اخرها عام ١٨٨٤م. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (د.م، ١٩٥٩) ص ص١٦٦٠-١٦٦١.

(٤) فاضل حسين، الثورة العرابية في مصر ١٨٨١-١٨٨٢، مجلة المؤرخ العربي، "بغداد"، ع٣٣، س١٣، ١٩٨٧، ص٢٠؛ لورد كرومر الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز عرابي، الشركة العرابية للطباعة والنشر، (د.م، د.ت) ص٥٩. وللمزيد من التفاصيل ينظر: عيادة العزب موسى، ٩٠ سنة على الثورة العرابية، مؤسسة روز اليوسف (د.م، ١٩٧١) ص ص ١٧-١٩.

(٥) الفريد سكاون بلند، التاريخ السري لاحتلال انكلترا لمصر، ج٢، المركز العربي للبحث والنشر، (القاهرة، ١٩٨١) ص٢٠٢. للمزيد من التفاصيل عن الحياة النيابية والدستور الذي قدمه حكومة شريف باشا للخديوي توفيق، ينظر: عباس الخرادلي، تاريخ العصر الحديث مكتبة الفجالة المصرية للطباعة (مصر، ١٩٣٣) ص٢١٧.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٣١.

وتشكلت اثر ذلك حكومة محمود سامي البارودي [١] في اليوم ذاته، وقد ضمت هذه الحكومة زعماء الحركة العرابية [٢]، التي أقرت دستور عام ١٨٨٢م، وقانون الانتخابات، اضافة على الاهتمام بالجيش وتقويته لمواجهة احتمالات المواجهة العسكرية ضد الاستعمار الاوربي المتمثل بكل من فرنسا وبريطانيا [٣].

شعرت بريطانيا بعد نجاح الثورة العرابية، وسقوط الوزارات الموالية لها وللخديوي (رياض وشريف باشا)، وتشكيل حكومة البارودي، ان زمام الأمور في مصر بدأ يفلت من يدها [٤]. لذلك بدأت القوة الاستعمارية "بريطانيا وفرنسا" بالتآمر مع الخديوي واتباعه تحيك الخطط ضد احمد عرابي وحكومة البارودي لاسقاطهما، ففي نيسان عام ١٨٨٢م جرت محاولة فاشلة لاغتيال احمد عرابي، وفي ٢٠ ايار عام ١٨٨٢م قامت بريطانيا وفرنسا بمظاهرة بحرية امام شواطئ الاسكندرية لإرهاب الحكومة بغية اسقاطها [٥]، وحينما لم تأبَ الحكومة لذلك الامر ارسلت الدولتان (بريطانيا وفرنسا) مذكرة مشتركة في ٢٥ ايار عام ١٨٨٢م الى حكومة البارودي مطالبة اياه بضرورة رحيل احمد عرابي عن مصر، واستقالة الحكومة [٦].

---

(١) محمود سامي البارودي: ولد بالقاهرة عام ١٨٣٤م، وتلقى علومه العسكرية في مدرسة المفروزة العسكرية التي أنشأها محمد علي باشا، فتخرج منها عام ١٨٥٥م وكان ميالاً منذ طفولته الى الادب والشعر، وشارك في جيش مصر الذي ارسل لمساعدة الدولة العثمانية في اخماد ثورة كريت عام ١٨٦٨م، تقلد عام ١٧٨٩م منصب محافظة الشرقية، ثم رئيساً للوزراء للفترة من (٤ شباط – ٢٦ ايار ١٨٨٢) توفي عام ١٩٠٤م. الطعمي، المصدر السابق، ص٤٠٣.

(٢) للمزيد من الاطلاع على تشكيلة حكومة البارودي تلك ينظر: كامل مرسي، اسرار مجلس الوزراء، مطابع المكتب المصري الحديث (الاسكندرية، د.ت) ص ص٦٠-٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٦٠-٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ص٥٦-٦١؛ من الملاحظ ان بريطانيا كانت لا ترغب في إقامة حياة نيابية سليمة على وفق الدستور في مصر خوفاً على مصالحها، محمد يونس اسماعيل ابراهيم، سياسة بريطانيا تجاه مصر ١٩٢٢-١٩٣٦م اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٨.

(٥) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة النهضة العربية، (بيروت، ١٩٨٠) ص٣٢٩؛ عرابي، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٦) نص المذكرة متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.moqatel.com

رفضت الحكومة المصرية مطاليب الدولتين تلك في مذكرة ارسلها البارودي الى القنصليتين الفرنسية والبريطانية في القاهرة بتاريخ ٢٦ ايار عام ١٨٨٢م [١] غير أن الخديوي خالف رأي الحكومة، وأعلن الموافقة على مطاليب القوى الاستعمارية بإقالة احمد عرابي ونفيه، فقدم البارودي استقالة حكومته احتجاجاً على قرار الخديوي فقبل الاخير باستقالته [٢].

وازاء ذلك حمل احمد عرابي ورفاقه الخديوي توفيق مسؤولية حدوث اي فوضى او اضطرابات في البلاد جراء هذا القرار، مما ادى بالخديوي التراجع عن قراره، واصدار مرسوم ببقاء عرابي وزيراً للحربية حفاظاً على الأمن [٣]، ونتيجة لفشل مذكرة ٢٥ ايار فشلاً ذريعاً. دبرت القوة الاستعمارية وبالتعاون مع الخديوي توفيق مذبحة الاسكندرية [٤] بتاريخ ١١ حزيران عام ١٨٨٢م، فاتخذت بريطانيا من تلك الحادثة ذريعة لاتهام مصر بعدم استطاعتها حماية الأجانب في البلاد، وأخذت تجمع اساطيلها في مياه الاسكندرية، وتستعد لاحتلال مصر، وإسقاط حكومة راغب باشا (١٧ حزيران – ٢١ اب ١٨٨٢م)، مما حدى بالخديوي الهرب الى الاسكندرية ليقيم في حماية الأساطيل البريطانية [٥].

بدأت الحملة العسكرية البريطانية على مصر بقصف مكثف من أساطيلها على مدينة الاسكندرية وحصونها في صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١ تموز عام ١٨٨٢م،

(١) نص الرد متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.moqatel.com

(٢) مرسي، المصدر السابق، ص٦١؛ عمر، المصدر السابق، ص٣٣٠.

(٣) مرسي، المصدر السابق، ص٦٢.

(٤) حدث شجار يسير بين مالطي ومكار (الحمار) حول أجرة النقل، ولكن الشجار سرعان ما تحول الى مذبحة شارك فيها كثير من الاجانب في الاسكندرية وهم حاملين الاسلحة ضد المصريين العزل، وانتهت المذبحة بمقتل (١٤٠) مصرياً و(٥٧) اجنبياً. وللمزيد من المعلومات ينظر: الخرادلي، المصدر السابق، ص ص٢٤٣-٢٤٥.

(٥) احمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، دار المعارف (مصر، ١٩٦٥) ص٢٢٦؛ عبد الهادي محمد مسعود، الثورات في مصر في عهد سعيد ال آخر عهد توفيق، (د.م، د.ت) ص٢٥٩.

وتحت تأثير شدة القصف، ووقوع الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين اضطرت المدينة الى الاستسلام(١).

فقامت القوات البريطانية بعد سيطرتها على الاسكندرية بالزحف نحو العاصمة المصرية القاهرة (٢) وجرت معارك عديدة بين الطرفين (البريطانية والمصرية) اشهرها معركة التل الكبير، وعلى الرغم من تعرض قوات الاحتلال الى ضربات موجعة من الجيش المصري غير أن انعدام التكافؤ بين الطرفين بالعدة والعتاد جعلت كفة الصراع تميل الى جانب القوات المحتلة في اغلب المعارك (٣). مما احدث تشتت في قوات الجيش المصري، وازاء ذلك اتفق قائد الجيش المصري احمد عرابي مع عدد من الوجهاء والامراء على تسليم القاهرة الى القوات البريطانية؛ حقناً للدماء؛ وحفاظاً على المدينة من الخراب، وبالفعل في ١٤ ايلول عام ١٨٨٢ سلم عرابي نفسه الى القائد البريطاني الجنرال لو (Low) في العباسية كأسير حرب، وفي اليوم نفسه دخل الجنرال ولسلي القاهرة معلناً احتلالها (٤)، وبذلك دخلت مصر مرحلة تاريخية جديدة هي مرحلة الاحتلال البريطاني.

ثانياً: اجراءات بريطانيا الادارية في مصر:

اوعزت بريطانيا بعد احتلالها لمصر الى دوائرها السياسية في القاهرة تنظيم اوضاع البلاد اداريا بما يخدم مصالحها الاستعمارية، وضمان السيطرة الفعلية، واضعاف الحركة الوطنية المصرية التي قد تنشأ وتنشط جراء الاحتلال (٥)، فكان أول عمل قامت به السلطات البريطانية في مصر تشكيل جيش مصري جديد (الذي كان قد تم تسريحه

(١) امين الرافعي، مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية، مطبعة النهضة، (د.م، ١٩٢١) ص ص١٤-٣٣؛ صديق شيبوب، معارك الاسكندرية، الوكالة العربية للدعاية والنشر، (الاسكندرية، د.ت) ص ص١١٧-١٣٢.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الانكليزي، ط٣، (د.م، ١٩٦٦) ص ص٣٩٤-٤٠٦.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن تلك المعارك ينظر: عبد الرحمن الرافعي، الزعيم الثائر احمد عرابي، دار ومطابع الشعب، ط٣، (د.م، ١٩٦٨) ص ص١٨٢-١٨٦.

(٤) مصر في ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) دراسة في التنمية والتغيير الاجتماعي، معهد الانماء العربي للطباعة (بيروت، ١٩٨١) ص٣٩؛ محمد عصام المرشدي، الثورة العرابية واثرها على تطور الشعب ونهضته، دار المعارف، (مصر، ١٩٥٢) ص ص٢٦-٢٨.

(٥) ثيودور روشتين، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة كتاب خراب مصر Egypts Ruin ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، دار الوحدة، ط٢، (لبنان، ١٩٨١) ص٢٦٢؛ محمد سعيد العريان، وجمال الدين الشيال، قصة كفاح بين العرب والاستعمار، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٠) ص٢٥٩.

من الخديوي توفيق في ١٩ ايلول عام ١٨٨٢م)، وعدده لا يتجاوز ستة الاف مقاتل تحت امرة ضباط ومدربين بريطانيين [١].

كما بسطت السلطات البريطانية سيطرتها على جهاز الشرطة والامن الداخلي المصري، ليتسنَ لها قمع اي مظاهرة او احتجاج ضد السلطات [٢]. من جانب اخر ابقت السلطات البريطانية على منصب الخديوي ومجلس وزرائه والغت العمل بالدستور ومجلس النواب واستبدلته بهيئات استشارية يكون له حق ابداء الرأي فقط فيما يعرض عليه من مشروعات وقوانين [٣]، وفي ايار عام ١٨٨٣م اصدرت السلطات البريطانية القانون القاضي بإنشاء مجلسين، هما مجلس شورى القوانين، ومهمته النظر في المشروعات التي تعرض عليه فقط من دون إبداء الرأي او الاعتراض عليه، والجمعية العمومية التي كانت تجتمع للتداول في الامور التي تهم البلاد من الناحية الشكلية، وقد استمر العمل بهذا النظام لمدة ثلاثين عاماً (١٨٨٣-١٩١٣) إلى ان تم إلغاؤه عام ١٩١٣م، إذ حلت محله الجمعية التشريعية [٤].

عينت بريطانيا المستشارين البريطانيين لجميع الوزارات المصرية، وبصلاحيات واسعة تفوق صلاحيات الوزراء انفسهم [٥] كما وضعت بريطانيا القيود على الصحف

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصر البعث الوطني، مطابع الشرق، (القاهرة، د.ت) ص ص٦-٨؛ عبد العزيز رفاعي، قضية الجلاء عن مصر بين سنتين ١٨٨٢-١٩٠٧، دار القلم، (القاهرة، ١٩٦١) ص٣٧.

(٢) رؤوف عباس وآخرون، "محمد فريد ومذكراته"، مجلة الكاتب، "مصر"، ع١٠٤، س٩، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص٢٥.

(٣) محمود زايد، من احمد عرابي ال جمال عبد الناصر الحركة الوطنية المصرية الحديثة، الدار المتحدة للنشر، (بيروت، ١٩٧٣) ص١٨؛ حميد عبد ضاحي الدليمي، السياسة البريطانية في دول الساحل الغربي للبحر الاحمر ١٩١٩-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ٢٠٠٠، ص٤٨.

(٤) احمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر قضية الديمقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٧) ص ص٢٤-٢٥.

(٥) احمد شفيق غربال، مذكراتي في نصف قرن، ج٢، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٩٨) ص٢٧٥؛

Lord Lioyd, Egypt since cromer, vol.I, Macmilian and colimited (N.D, 1933) p 150.

والمطبوعات المصرية [١]. وسيطرت على كل تفاصيل الحياة الاقتصادية المتمثلة بالصناعة والزراعة والتجارة المصرية [٢] بما يخدم مصالحها من دون الاكتراث الى مصالح البلاد، مما ادى الى تخلف الواقع الصناعي والزراعي والتجاري المصري [٣].

عينت بريطانيا معتمداً جديداً في مصر اللورد كرومر [٤](Lord Cromer) في ١١ ايلول عام ١٨٨٣م [٥]، وقد اتبع الاخير سياسة جديدة في ادارة حكم البلاد عرفت باسم "السياسة الكرومرية"، التي تتلخص بتكريس السيطرة الاستعمارية على مصر عن طريق الوزراء المصريين، وإذا ما رفض الوزير الانصياع للأوامر البريطانية، ولم ينفذ سياسة كرومر فإن عليه ان يستقيل فوراً [٦] وقد عبر كرومر عن تلك السياسية قائلاً: إن بريطانيا لم تضم مصر الى مستعمراتها، ولكن ستعيش في مصر كما لو كانت قد

---

(١) خليل صابات واخرون، حرية الصحافة في مصر ١٧٩٨ – ١٩٢٤، مكتبة الوعي العربي، (القاهرة، ١٩٧٣) ص ص٢٠٤-٢١١، وللمزيد من التفاصيل عن قوانين المطبوعات في مصر ابان تلك الحقبة ينظر: دار الكتب والوثائق القومية، مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية، مج١، اشراف وتقديم، رؤوف عباس حامد ومحمد صابر عرب، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، ٢٠٠٢) ص ص٥٨-٦١.

(2) F.O, 633/7 The Eral of Cromer to the marquess of Lansdowne, Cairo, March 15, 1965, R. M. A. C. G. F. C. E .S.

(٣) وللمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (مصر، ١٩٦٨) ص ص١٨-٣٧.

(٤) اللورد كرومر: اسمه افلن بارنج ولد عام ١٨٤١ بمقاطعة نورفلك البريطانية ونشأ فيها، تثقف في المدارس العليا، وانتظم في الخدمة العسكرية البريطانية عام ١٨٥٨م برتبة ملازم احيل على التقاعد عام ١٨٧٩ وهو برتبة رائد، عين سكرتيراً لحاكم الهند للمدة (١٨٧٢-١٨٧٦) وفي عام ١٨٧٦م عينته بريطانيا مندوباً عنها في صندوق الدين العام، وفي العام التالي للاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م ارسل الى القاهرة بوصفه معتمداً سياسياً وقنصلاً عاماً، وفي عام ١٨٩٢م مُنح لقب اللورد كرومر "اللورد كرومر" مجلة الهلال، "مصر" ع٦، س٢٥، اذار، ١٩١٧، ص٥١٤.

(5)P. M.Holt, political and social change in modern Egypt, Oxford university press (London, 1968) p. 308.

(٦) محسن محمد، اصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والامريكية، دار المعارف، (القاهرة، د.ت) ص٢٦.

ضمتها، ومن الناحية الشكلية فإنه لا يتدخل في عمل حكومة الخديوي لكنه سيصر على أن يتبع الخديوي والوزراء اراءه من الناحية العملية [١].

إن النظام الذي رسمه كرومر في مصر اشبه بالوصايا المبطنة، ففي الظاهر كان الحكم بيد الخديوي ووزرائه، في حين كان الحكم الحقيقي بيد كرومر ومستشاريه الذي يمثل بريطانيا في مصر [٢].

كما تمكنت بريطانيا من التدخل بالسلطة القضائية المصرية، عن طريق تقديم المقترحات، لتغيير النظام القضائي المصري وقوانينه، بحيث تنسجم مع واقع السيطرة الاستعمارية على مصر [٣]، وبضغط من كرومر وافقت الحكومة المصرية على المقترحات البريطانية [٤]، وبذلك استطاعت بريطانيا ان تتدخل في السلطة القضائية المصرية سواءً بتعيين القضاة البريطانيين، او تغيير الانظمة والقوانين المصرية بما يتفق ومصالحها الاستعمارية في البلاد[٥].

وكذلك تمكنت بريطانيا من استثمار رؤوس الأموال البريطانية في مصر عن طريق تأسيس البنك المصري [٦]، والبنك الاهلي المصري عام ١٨٩٨م التي تمنح حق

---

(1)The Eral of cromer, Modern Egypt, vol.1, Macmillan Limited, (London, 1908) p. 550.

(٢) ابراهيم، المصدر السابق، ص١٦.

(3) Roger Owen, Lord Gromer victorien Imperialist Edwardian proconsul, Oxford university press, (London, 2005), p.240.

(٤) مرسي، المصدر السابق، ص٨١.

(٥) ابراهيم، المصدر السابق، ص١٨.

(٦) البنك المصري: في عام ١٨٦٥ أسس اول بنك مصري، وكان مركزه الرئيس في لندن ومكتبه العام في الاسكندرية مع فرع في القاهرة، وكان الغرض من انشائه العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا، وقد افلس في عام ١٩١١م، للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح عريبي عباس العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، محمد طلعت حرب، نوري باشا عبد الحمد شومان، انموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت الى كلية التربية/ جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ص٤٩-٥٠.

إصدار اوراق مالية (صكوك) قابلة للدفع عند الطلب، وفي ايار عام ١٨٩٩م بدأت عملية طبع هذه الاوراق، وفي ٣١ كانون الاول من العام نفسه اصبحت قيد التداول [١].

في مقابل ذلك استخدمت الحركة الوطنية المصرية الصحافة والمجلات لبث الافكار الوطنية، وتحذير الشعب من خطورة الاحتلال البريطاني، وضرورة التصدي لمخططاتهم، ومن ابرز تلك الصحف والمجلات صحيفة المؤيد، واللواء، والاهرام، والوطن، ومجلة الاستاذ[٢].

كما كان لحركة الترجمة دور في تنمية الشعور الوطني عن طريق الاطلاع على أعمال العديد من مفكري حركات التحرر في العالم، فعلى سبيل المثال تمت ترجمة أعمال لافونتين، ومولييي، وراسين، وروسو، واناتول فرانس، وهيجو، ونشر نتاجات من مثقفين مشهورين، أمثال جلاب، واديب اسحق، واحمد فارس الشدياق، وجرجي زيدان [٣].

واسهمت الاحزاب السياسية في تطور الحركة الوطنية المصرية، وتنمية الشعور الوطني ايضاً لدى أبناء الشعب على الرغم من اختلاف اهداف تلك الاحزاب خلال مدة الاحتلال البريطاني لمصر [٤].

كانت السمة المميزة والبارزة للاحتلال البريطاني في مصر اجراء التغيير في الشخصيات التي كانت تمثلها في البلاد، لتطبيق سياسات جديدة تعتقد أنها تلائم تلك المرحلة[٥]، ففي نيسان عام ١٩٠٧م قدم كرومر استقالته بناءً على طلب الحكومة

(1) F. O, 633/7. viscount cromer to the marquess of Salisbury– Cairo, February 20, 1900. R. M. A. C. G. F.

(٢) وللمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية ١٧٨٩–١٩٥١، مكتبة الاداب (مصر، ١٩٥١) ص ص١٥١–١٥٢؛ اديب مروة، الصحافة المصرية نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٦٩) ص١٩٦.

(٣) يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢–١٩١٤، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، (القاهرة، ٢٠٠٧) ص ص١١١–١١٣.

(٤) زايد، المصدر السابق، ص ص١٨–٢٣. وللاطلاع على نشأة واهداف وبرامج واعضاء تلك الاحزاب، ينظر: رزق، المصدر السابق، ص ص٣٢–٦٧.

(٥) سامي ابو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر، ١٩٢٢–١٩٣٦، مكتبة مدبولي، ط٢، (القاهرة، ١٩٩٦) ص٣٣.

البريطانية، وعلى إثر حادثة دنشواي [١] بذريعة اعتلال صحته، وخلف محله الدون جورست[٢] (Eldon Grost) [٣].

اتبع جورست فور وصوله القاهرة سياسة الوفاق مع الخديوي عباس [٤] حلمي الثاني (١٨٩٢-١٩١٤) في ادارة شؤون البلاد مع الحفاظ على المصالح البريطانية [٥] انطلاقاً من مبدأ المعتمد البريطاني الجديد الذي لم يكن مقتنعاً بسياسة اللورد كورمر

(١) حادثة دنشواي: وقعت الحادثة في ١٣ حزيران عام ١٩٠٦م حينما اطلق ضباط بريطانيون النار على مجموعة من الحمام في قرية شبين الكوم لاصطياده ولكن العيارات النارية جاءت واحدة لتصيب امراة من اهل القرية فجعلها تتخبط بدمائها، والاخر بأجران القمح لتحترق بالكامل مما اثار حفيظة اهل القرية فانهالوا على الجنود ضرباً بالعصي والحجارة مما ادى الى موت احد الضباط متأثراً بجروحه وبحرارة الشمس الحارة، فأمر المعتمد البريطاني بتشكيل محكمة ومحاكمة المتهمين بأرض الحادثة، وقد تراوح الحكم بين الاعدام شنقاً والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن باحكام متفاوتة، مما اثار غضب الشعب المصري وترك فيهم جرحاً عميقاً لم ينسوه، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ص٦٩٠.

(٢) الدون جورست: سياسي بريطاني ولد بمدينة اوكلاند الينوزيلندية بتاريخ ٢٤ اذار عام ١٨٣٥، اكمل تعليمه ببريطانيا، واصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عن بلدة كمبرج عام ١٨٦٦، وفي عام ١٨٨٥م التحق بالسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية البريطانية، وشغل عدة مناصب ادارية في القاهرة ولندن للمدة من ١٨٦٠ حتى عام ١٩٠٧، توفي عام ١٩١١م، للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس حلمي الثاني، عهدي مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الاخير ١٨٩٢-١٩١٤، ترجمة جلال يحيى، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩٣)، ص ص٢١٩-٢٢٤.

(3) Peter Mansfield, The middle East A political and Economic survey, (London, 1973) p.217.

(٤) عباس حلمي الثاني: ولد في القاهرة عام ١٨٧٤م، درس في مدرسة عابدين ثم اتم دراسته في جنيف بسويسرا، واشتهر الخديوي بتعاطف المصريين معه بشكل يفوق تعاطفهم مع من سبقوه وقد امتاز عصره عن عصور سائر اسلافه بنهضة ثقافية واطلاق حرية المطبوعات وكثرة المطابع والجرائد والمجلات، وبذلك شهد عهده نهضة علمية واسعة، الطعمي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٥) مصطفى النحاس جبر، دراسة مذكرات سعد زغلول، دار روز اليوسف للطباعة، (القاهرة، ١٩٧٣) ص٥٧.

المتشددة مع المصريين [١]، وأول عمل قام به إطلاق سراح المسجونين المتهمين بحادثة دنشواي [٢]، وتوسيع المجالس النيابية في البلاد [٣].

كما بدأ جورست تنفيذ سياسة تحديد عدد الموظفين البريطانيين في مصر بعد ان تضخم عددهم في عهد سلفه كرومر، واطلاق ايدي الموظفين المصريين في ادارة شؤون البلاد، موصياً الموظفين البريطانيين بضرورة معاملة زملائهم الموظفين المصريين بالحسنى، وعدم التجاوز على حدود اختصاصهم ونفوذهم، فقد كان جورست يرى ان السياسة البريطانية يجب ان تتجه الى تدريب الموظفين المصريين حتى يشتركوا شيئاً فشيئاً في إدارة حكومتهم ولا يعتمدوا على الموظفين البريطانيين [٤].

تعرضت سياسة جورست تلك الى نقد شديد من المستشارين البريطانيين ولا سيما المستشار المالي، ومستشار الداخلية، ومستشار المصارف [٥]، وكذلك التجار الاجانب، واصحاب الشركات البريطانية على اعتبار ان السياسة الجديدة التي اتبعها المعتمد الجديد في مصر قد تهدد مصالحهم وامتيازاتهم ومكانتهم التي كانت مضمونة في ظل قبضة كرومر الحديدية [٦].

توفي الدون جورست في تموز عام ١٩١١م ليحل محل اللورد كتشر [٧] (Lord Kitchener) معتمداً بريطانياً جديداً في القاهرة، فقد كان الاخير يمثل معسكر

---

(١) ابو النور، المصدر السابق، ص٣٣.

(2) Mansfield op.cit, p. 217.

(٣) عهدي، المصدر السابق، ص٦.

(٤) عبير حسن عبد الباقي، الوجود البريطاني في الادارة المصرية (١٩٢٢-١٩٥٦)، المجلس الاعلى للثقافة (القاهرة، ٢٠٠٩) ص ص٦٦-٦٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٦) عهدي، المصدر السابق، ص٧.

(٧) كتشنر: ولد في ٢ حزيران عام ١٨٥٠م ببلدة لونجغورد، اكمل دراسته في الاكاديمية الملكية، وحصل على رتبة ملازم ثانٍ في سلاح الهندسة، عمل في السودان وتقلد فيها مناصب عديدة للفترة من عام ١٨٨٤ حتى عام ١٨٩٩م، وفي عام ١٩٠٢، حصل على لقب فيكاونت، ثم ارسل الى الهند كقائد عام للجيش البريطاني هناك للفترة من ١٩٠٢-١٩٠٥، اصبح معتمداً بريطانياً في مصر للفترة من ١٩١١-١٩١٤م، شغل منصب وزارة الحربية البريطانية عند اندلاع الحرب العالمية الاولى، توفي غرقاً عام ١٩١٦م عندما اصطدمت سفينته الحربية بلغم بحري وهو في طريقه الى روسيا بالقرب من اوركنيس، عهدي، المصدر السابق، ص ص٢٢٥-٢٣٨.

التشدد على غرار اللورد كرومر؛ لذلك عادت الخلافات بين دار المعتمد البريطاني وخديوي مصر[١] الى درجة قيام كتشنر بمحاولة اقناع الامير سعيد حليم الموافقة على تسلم منصب خديوية مصر في حالة خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، ولكن الامير رفض ذلك [٢].

كما انتهج كتشنر سياسة نجلزة الادارة المصرية الى درجة فاقت عما كانت عليه إبان عهد كرومر مع ايقاف سياسة تمصير مؤسسات الدولة التي اتبعها الدون جورست، واعطى كتشنر صلاحيات واسعة للموظفين البريطانيين والمستشارين مع الاحتفاظ لنفسه بسلطة البت في القرارات المهمة والحاسمة من دون الرجوع الى خديوي مصر وحكومته [٣].

اصدر الخديوي بالاتفاق مع المعتمد البريطاني قانون رقم ٢٩ بتاريخ ١ تموز عام ١٩١٣م الذي نص على استبدال مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الصادرة عام ١٨٨٣م بتأسيس الجمعية التشريعية المصرية [٤]، وعلى الرغم من تأسيس تلك الهيأة النيابية الجديدة غير أن الادارة البريطانية في البلاد لم تسمح لها بالانعقاد الا لدورة واحدة فحسب (١٧ حزيران عام ١٩١٤) بذريعة قيام الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، واعلان حالة الطوارئ [٥].

وقد وقفت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى الى جانب دول الوسط (المانيا – والنمسا والمجر – وبلغاريا) ضد دول الوفاق الودي (بريطانيا – وفرنسا –

(١) رزق، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢) ابو النور، المصدر السابق، ص ص٣٤-٣٥.

(٣) عبد الباقي، المصدر السابق، ص٦٨.

(٤) جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من ١٨٦٦-١٩٥٢، ترجمة سامي الليثي، مكتبة مدبولي (مصر، د.ت) ص٦٣. وللاطلاع عن نص الوثائق الخاصة بتأليف الجمعية التشريعية وقانون الانتخابات رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣. ينظر: دار الكتب والوثائق القومية، مصر في القرن العشرين، مج١، ص ص٨٩- ١٠٤.

(٥) "الجمعية التشريعية" مجلة الهلال، "مصر"، ع٢، س٢٣، تشرين الثاني عام ١٩١٤، ص١٦٦.

وروسيا– وبلجيكا – وصربيا– والولايات المتحدة الامريكية – وايطاليا)[١]. لذلك مارست بريطانيا الضغط على الحكومة المصرية للتخلي عن مسألة الحياد التي كانت قد اعلنتها في ٣ اب عام ١٩١٤م، والوقوف الى جانبها؛ خوفاً على مصالحها الاستراتيجية في مصر، والحيلولة من دون حدوث اي تقارب مستقبلي بين الحكومة ودول الوسط [٢]. وقد استجابت الحكومة للضغوط البريطانية متخذة سلسلة من القرارات، قطعت بموجبها جميع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع دول الوسط والمتحالفين معها، معلنة انضمامها الى جانب الوفاق الودي في الحرب الدائرة بين الكتلتين [٣]. ومن جانب اخر اصدرت السلطات العسكرية البريطانية مجموعة من القوانين قيدت الحريات الشخصية لأبناء الشعب المصري، ومن تلك القوانين قانون منع التجمهر الصادر في ١٨ تشرين الاول عام ١٩١٤م، وبموجبه منعت السلطات اجتماع اكثر من خمسة اشخاص في الطرقات والاماكن العامة حتى لو كان ذلك الاجتماع دون قصد جنائي[٤]، وفي ٢ تشرين الثاني

(١) عمر ابو النصر، موسوعة الحرب العالمية الاولى ١٩١٤–١٩١٨، ج١١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر (بيروت، د.ت) ص٣٠؛ أ.ج جرانت وهارولد تمبرلي، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩–١٩٥٠، ترجمة محمد علي ابو درة ولويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، ط٦، (القاهرة، ١٩٦٧) ص٢٥٤؛ وللمزيد من التفاصيل ينظر: اي . اس. كرينفيل، "الاتفاقيات السرية خلال الحرب العالمية الاولى"، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مجلة افاق عربية، "بغداد"، ع٢، س١٧، شباط، ١٩٩٢، ص١٠١؛ روجر باركستن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحمن الجلبي، ج١، دار المأمون، للترجمة والنشر، (بغداد، ١٩٩٠) ص ص٢٠٢–٢٥٦.

(٢) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الاولى ١٩١٤–١٩١٨، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م، ١٩٨٤) ص١٧.

(٣) محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٥٩) ص ص٩٣–٩٨، وللمزيد من الاطلاع عن القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية لقطع علاقاتها بدول الوسط. ينظر: عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤–١٩٢٣، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت) ص ص٣٩–٤١.

(٤) وللمزيد من التفاصيل عن قانون منع التجمهر ينظر: "قانون التجمهر"، مجلة الهلال، "مصر"، ج٢، س٢٣، تشرين الثاني ١٩٢٤، ص١٦٥.

عام ١٩١٤م اعلن قائد الجيش البريطاني في مصر الجنرال جون مكسويل [١] (John Maxwell) الاحكام العرفية[٢]، وبموجب قانون الاحكام العرفية فرضت السلطات الرقابة ايضاً على الصحف والمطبوعات [٣]، وشرعت الكثير من القوانين والانظمة السياسية والاقتصادية والمالية بما ينسجم مع مصالحها الاستعمارية في مصر خلال تلك الحقبة [٤].

تولي السلطان حسين كامل عرش السلطنة المصرية :

اولاً: حياته:

ولد السلطان حسين كامل بمصر في ٢٠ كانون الاول عام ١٨٥٣م، وهو الابن الثاني للخديوي اسماعيل، التحق بدراسة العلوم واللغات في السابعة من عمره بالمدرسة الخاصة في سراي النيل، وفي اواخر عام ١٨٦٧م سافر الى باريس ولندن طلباً للعلم والمعرفة [٥].

وحينما عاد حسين كامل الى مصر عام ١٨٧٢م عينه والده مفتشاً عاماً للاقاليم في الوجهين البحري والقبلي، فاعتنى بشؤون الزراعة والفلاحين، ثم تولى منصب وزير

---

(١) جون مكسويل: ولد ببريطانيا في ١٢ تموز عام ١٨٥٩م، تخرج من مدرسة شلتهام، وانضم الى الفرقة الثانية والاربعين في الجيش البريطاني عام ١٨٧٩م، ترقى بعد سنتين الى رتبة (ملازم اول) شارك في الجيش الذي احتل مصر عام ١٨٨٢م، واكتسب شهرة كبيرة في معركة التل الكبير، فنال وساماً ومشبكاً من الخديوي توفيق، تدرج في الرتب لمشاركته في كثير من المعارك، حتى اصبح قائداً للجيش البريطاني في مصر عام ١٩٠٨م. "حياة الجنرال ماكسويل"، مجلة الهلال، "مصر"، ج٥، س٢٣، شباط ١٩١٥، ص٣١٤.

(2) F.O., 633/70. Field marshal viscount Allenby to the marquess Curzon. Cairo, July 9, 1921, P.M.H.C.F.A.C.E.S.

(٣) سلامة موسى، "ذكريات الحرب الكبرى الاولى" مجلة الكاتب، "مصر"، ع١٨، مج٥، اذار ١٩٤٧، ص٢٤٨.

(4)F.O., 633/70. Field marshal viscount Allenby to the marquess Curzon – Cairo, July 9, 1921, R.M.H.C.F.A.C.E.S.

(٥) "حياة السلطان حسين كامل"، مجلة الهلال، "مصر"، مج٤، س٢٣، كانون الثاني ١٩١٥، ص ص٢٦٨-٢٧٢.

المعارف والاشغال العامة [١] وفي عام ١٩٠٦م أصبح رئيساً للجمعية الخيرية الاسلامية [٢] كما تولى في كانون الثاني عام ١٩١٠م منصب رئيس مجلس شورى القوانين [٣].

كان السلطان عصبي المزاج، سريع الانفعال، مصاباً بالأرق لا ينام من الليلة الا ساعة او ساعتين، وهذا ما اثر في قواه الجسمانية وحالته الصحية، وبعد توليه السلطنة واعباء حكم البلاد تدهورت حالته الصحية اكثر، مما ادى الى وفاته في ٩ تشرين الثاني عام ١٩١٧م[٤].

ثانياً: ظروف تولي السلطان العرش :

بعد أن تمكنت بريطانيا من اخضاع مصر وفرض سيطرتها عليها، اخذت تفكر في كيفية تغيير وضعها السياسي لتكون تابعة لها، وبما تقتضيه ضرورات المرحلة الاستعمارية فقد كانت مصر من الناحية القانونية ولاية عثمانية تخضع لسيطرة السلطان العثماني، ولكن من الناحية الفعلية تحت امرة السلطات العسكرية البريطانية [٥]. لذلك اتفقت الدوائر السياسية البريطانية في لندن والقاهرة على فكرة فرض الحماية البريطانية على مصر [٦]، والتي اعلن عنها رسمياً في ١٨ كانون الاول عام ١٩١٤م[٧] بديباجة "يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، واصبحت من الان فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية... وبذلك قد انتهت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها"

---

(١) احمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، (القاهرة، د.ت) ص٤٦٦.

(٢) "حياة السلطان حسين كامل"، المصدر السابق، ص٢٦٨-٢٧٢.

(٣) عطية الله، المصدر السابق، ص٤٦٦.

(٤) محمد سيد كيلاني، السلطان حسين كامل (فترة مظلمة في تاريخ مصر ١٩١٤-١٩١٧)، دار القومية العربية للطباعة (د.م، ١٩٦٣) ص١٠٤.

(٥) طلعت رمضان، الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية (١٨٨٢-١٩٢٢)، دار المعارف،(القاهرة، ١٩٨٣) ص٩.

(6)Lioyd, op.c.t, vol 1, p.204.

(٧) بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الامن في ٥ اب سنة ١٩٤٧م، المطبعة الاميرية، (د.م، ١٩٤٧) ص٩.

[١]، وهكذا دخلت مصر منعطفاً تاريخياً جديداً، فلأول مرة وبعد ما يقارب الاربعة قرون (١٥١٧-١٩١٤) يتغير "موقع مصر الدولي"، وتسقط من خلالها شرعية الخديوي والسلطة القانونية للدولة العثمانية، وتصبح بريطانيا ممثلاً لكل السلطات في البلاد بموجب نظام الحماية المفروضة على مصر[٢].

منعت بريطانيا عودة الخديوي عباس حلمي الثاني (الذي كان قد سافر الى اسطنبول في ٢٣ تموز عام ١٩١٤م للاصطياف) الى مصر [٣]، وقامت بمفاوضة حسين كامل لقبول عرش مصر بدلاً منه [٤].

وضع حسين كامل شروطاً لقبول عرش مصر، منها: حصوله على امتيازات شخصية تتعلق بتحويل مصر الى مملكة، وان يكون العرش وراثياً في اسرته، والسماح له باختيار علم جديد لمصر [٥]، ولكن بريطانيا رفضت تلك الشروط، واكتفت بإعطائه لقب السلطان مع السماح له بتغيير علم مصر [٦] .

---

(١) نص الوثيقة منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:
www.moqatel.com

(٢) ابراهيم، المصدر السابق، ص٣١.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩م (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١)، ج١، مؤسسة دار الشعب، ط٢، (القاهرة، ١٩٥٥) ص١٩؛
http//www.coplichistory.orglnewpage1994,htm.

(٤) محمد يونس اسماعيل ابراهيم، مصر في عهد الحماية البريطانية ١٩١٤-١٩٢٢ دراسة في تطوراتها السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٣١.

(٥) سالم، المصدر السابق، ص٤١.

(6) Johun marlowe,cromer in Egypt, Elkbook (London, 1970) p218.

كما هددته في حالة الرفض بانها ستعطي عرش مصر لزعيم الطائفة الاسماعيلية اغاخان [١] [٢]، فوافق حسين كامل من دون قيد او شرط [٣].

وازاء ذلك اعلنت بريطانيا رسمياً في ١٩ كانون الاول عام ١٩١٤م خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، وتنصيب حسين كامل سلطاناً على مصر [٤] وقد جاء ديباجة ذلك بالنص "يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق على الانضمام لاعداء الملك قررت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوي، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا اكبر الامراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله"[٥].

وبموجب الوثيقة البريطانية تلك تغير لقب الخديوي واستبدل بلقب سلطان تزامناً مع خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، وتنصيب السلطان حسين كامل محله [٦]، وهكذا تم تعيين حاكم جديد لمصر بوثيقة بريطانية محل الفرمان الذي كان يصدره الباب العالي

---

(١) اغاخان: هو السلطان محمد شاه الملقب بأغاخان الثالث، ولد عام ١٨٧٧ وتولى زعامة الطائفة الاسماعيلية بعد وفاة ابيه اغاخان الثاني عام ١٨٨٥م، وقد أيد الوفاق الودي خلال الحرب العالمية الاولى وتوفي عام ١٩٥٧م في سويسرا، منير البعلبكي، معجم اعلام المورد الموسوعة تراجم لأشهر الاعلام العرب والاجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٩٢) ص١٠.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، مكتبة النهضة المصرية (د.م، د.ت) ص٧٤.

(٣) سالم، المصدر السابق، ص٤٣.

(٤) شحاته عيسى ابراهيم، الكتاب الاسود للاستعمار البريطاني في مصر، (القاهرة، ١٩٦٥) ص١١٩؛ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، منشورات المكتبة العصرية، ط٢، (بيروت، ١٩٧١) ص٢٦١.

(5)F.O.,633/70. Field marshal viscount Allenby to the marquess Curzon Cairo, July 9, 1921, R.M.H.C.F.A.C.E.S.

(٦) دار الكتب والوثائق القومية مركز تاريخ مصر المعاصر، يونان لبيب رزق، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، ٢٠٠٩) ص١٧٨.

[١]، ويقول المؤرخ المصري يونان لبيب رزق: إن هناك اسباباً وراء تغيير بريطانيا لخديوي مصر منها: أن بقاء الخديوي عباس حلمي على عرش مصر لاكثر من عقدين، وتمتعه ببعض الحقوق المستمدة من السلطة الشرعية تتناقض مع قرار بريطانيا بإعلان الحماية، والسيطرة الكاملة على القرارات في مصر، وأن ولاء الحاكم الجديد سوف يكون لبريطانيا، وهذا ما ينسجم مع مضمون الحماية [٢].

حاول السلطان حسين كامل تبرير قبوله تولي عرش السلطنة المصرية تحت الحماية البريطانية، من خلال حديثه الى احدى الصحف البريطانية بالقول: "إن الدولة العثمانية قد اخطأت بالدخول في الحرب الى جانب دول الوسط ضد الحلفاء، وان انتزاع مصر منها والى الابد كانت نتيجة الى تلك السياسات الخاطئة، ثم أخذ السلطان يثني في حديثه الى الصحيفة على المواقف البريطانية تجاه مصر، شاكراً لهم ما قدموه من مساعدات الى الشعب المصري، موقفنا وحسب تعبيره بأن مصر وسائر الاقطار في المشرق بحاجة الى الدول الاوربية، وأن بريطانيا احدى تلك الدول". وانتقل السلطان في حديثه الى الصحيفة على وصف سياسة الخديوي السابق بالمتذبذب في مواقفه تجاه الاقطاب الرئيسة في المعادلة الدولية آنذاك (الدولة العثمانية، المانيا، بريطانيا)، معزياً ذلك الى عدم نضوج فكره السياسي والاداري في ادارة البلاد [٣].

كما قدم السلطان من خلال الصحيفة نصائحه الى الشعب المصري بضرورة الوثوق ببريطانيا، والوقوف معها ضد الدول المعادية للبلدين (مصر وبريطانيا)، وان بريطانيا وبحسب تعبيره هي الدولة الوحيدة التي تفهم وتراعي المصالح المصرية [٤].

ويبدو للباحث أن كلام السلطان امام الصحيفة البريطانية ونصائحه للشعب المصري فيه الكثير من المغالطات العجيبة والغريبة، فكيف لمحتل يراعي مصالح الدول المحتلة، بخاصة اذا ما علمنا أن بريطانيا فرضت الحماية على البلاد، وسخرت جميع

(١) ابراهيم، سياسة بريطانيا، ص٣٢.

(٢) يونان لبيب رزق، "قضية الحماية البريطانية على مصر"، مجلة السياسة الدولية، "القاهرة"، ع٢٨، س٨، نيسان، ١٩٧٢، ص ص١٠٥-١٠٩.

(٣) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٧٧-٧٨.

(٤) المصدر السابق، ص٧٨.

مقدرات مصر خدمتةً لمجهودها الحربي ومصالحها، من دون ان تكون لمصر ناقة ولا جمل.

السلطان حسين كامل ودوره السياسي

اولاً: اجراءات السلطان الادارية :

ارسلت بريطانيا تعليمات الى السلطان حسين كامل في ١٩ كانون الاول عام ١٩١٤ كانت بمثابة دستور لنظام الحماية المفروضة على مصر [١] وتضمنت "...أن الحقوق التي كان للسلطان العثماني والخديوي السابق على مصر قد سقطت عنها وآلت الى جلالة ملك بريطانيا العظمى... وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم، وللحق الذي لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين. وأن تكون الاتصالات بين حكومة مصر والدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر ...وأن ادارة البلاد الداخلية ستتم بالتعاون بين سموكم وحكومة جلالة الملك... ولسموكم أن تعتمدوا في إجراء ما يلزم من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة البريطانية... وأن قائد جيوش جلالته مكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد...[٢].

وبذلك أصبح بموجب هذه التعليمات لدار الحماية البريطانية في مصر صلاحيات واسعة في إدارة السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، أما صلاحيات السلطان فقد اقتصرت على الامور الشكلية فحسب [٣].

---

(١) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩م، مؤسسة الاهرام (مصر، د.ت) ص٦٩.

(٢) وللاطلاع على نص التعليمات الصادرة من الخارجية البريطانية الى السلطان حسين كامل ينظر: دار الكتب والوثائق، مصر في القرن العشرين، مج١، المصدر السابق، ص ص١٣٢-١٣٤.

(٣) ابراهيم، المصدر السابق، ص٣٣.

قدمت الحكومة المصرية استقالتها الى السلطان الجديد [١]، وفي ١٩ كانون الاول عام ١٩١٤م كلف السلطان حسين رشدي بتشكيل حكومته الثانية [٢]، فوافق الاخير على الفور، وشكل أول وزارة في عهد الحماية البريطانية على مصر [٣].

كان السلطان قد ركز في الامر الذي أصدره الى حسين رشدي لتشكيل الوزارة، على اولويات الحكومة الاهتمام بالتعليم وتنظيم القضاء والامن، وتطور الواقع الاقتصادي في البلاد، وتأسيس الهيئات النيابية [٤]، معتقداً أن بريطانيا سوف تساعده في تنفيذ ذلك، غير ان السلطان صدم بعدم تقديم بريطانيا أية مساعدة على الرغم من وجود المستشارين البريطانيين الموزعين على جميع الوزارات والمرافق الحكومية [٥].

ويبدو للباحث أن السلطان كان سطحي التفكير والتحليل وقراءة الاحداث، ما اعتقده بأن بريطانيا قد نصبته سلطاناً على البلاد لمؤازرته ومساعدته في النهوض بالواقع المصري وفي جميع المجالات (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية)، ولم يدرك أن بريطانيا وما تملكه من الدهاء تعرف جيداً ان بقاءها في مصر قوية ومسيطرة على مقاليد الامور انما مرهونة ببقاء البلاد متخلفة وفي جميع المجالات.

انتقل السلطان في ٢٠ كانون الاول عام ١٩١٤م من قصر ابنه كمال الدين حسين الى قصر عابدين في ظل حماية واستقبال عددٍ كبيرٍ من الجنود والضباط البريطانيين، واخذت الفرقة الموسيقية العسكرية البريطانية تعزف لحن الاستقبال والتهنئة، واطلقت المدفعية احدى وعشرين اطلاقة ايذاناً بوصول السلطان الى قصر عابدين لاستلام مهامه سلطاناً لمصر.

---

(١) هيكل، المصدر السابق، ص٧١.

(٢) "عهد السلطنة في مصر" مجلة الهلال، "مصر"، ع٤، س٢٣، كانون الاول ١٩١٥، ص٣٣٠.

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، النظارات والوزارات المصرية منذ انشاء اول هيأة نظارة في ٢٨ اغسطس ١٨٧٨م حتى قيام الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣م، ج١، جمع وترتيب فؤاد كرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، (مصر، ١٩٩٤) ص ص١٨٧-١٩٠.

(٤) دار الكتب والوثائق القومية، مصر في القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص١٣٥-١٣٦.

(٥) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٦٨-٦٩.

كما واستقبل السلطان ايضاً في قصر عابدين جموع المهنئين من الوزراء، وكبار موظفي دار الاعتماد البريطاني، واعيان البلاد، واعضاء الجمعية التشريعية، وبعض الشخصيات الدينية من المسلمين والاقباط [١] وارسل ملك بريطانيا رسالة تهنئة الى السلطان بمناسبة تولي الاخير عرش السلطنة المصرية [٢]، فرد السلطان على ملك بريطانيا ببرقية عبر فيه عن شكره العميق وفائق امتنانه على ثقتهم به، واختيارهم إياه على عرش السلطنة المصرية متعهداً بالحفاظ على الكيان المصري في ظل الحماية [٣].

اتخذ السلطان حسين كامل سلسلة من الإجراءات بالاتفاق مع دار الحماية البريطانية في مصر، منها: تغيير مصطلح النظارة الى الوزارة لمنع تداول أي لفظ قد يربط مصر بالدولة العثمانية[٤]، كما غيّر السلطان تسمية الديوان الخديوي الى الديوان السلطاني، واصدر الاوامر بتعيين موظفين جدد في هذا الديوان؛ لإبعاد كل من كان له علاقة بشخص الخديوي السابق لمصر [٥].

كذلك وبناءً على طلب السلطان قررت الحكومة الجديدة برئاسة حسين رشدي باشا في اول اجتماع لها بتاريخ ٢١ كانون الاول عام ١٩١٤م الغاء وظيفة قاضي مصر التي كانت الدولة العثمانية تقوم بتعيينه [٦]، وبادرت الى تعيين الشيخ محمد ناجي رئيساً للمحكمة الشرعية العليا [٧]، فيما إحالت الشيخ محمد بكري عاشور الصدفي (مفتي الديار

(١) المصدر نفسه، ص٧٢-٧٥.

(٢) وزارة الخارجية المصرية، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، المطبعة الاميرية، (القاهرة، ١٩٥٥) ص٢٩.

(٣) الكيلاني، المصدر السابق، ص ص٧٤-٧٥.

(٤) مرسي، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٥) سالم، المصدر السابق، ص٤٦.

(٦) عبد الخالق محمد لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ج٢، دار العودة، (بيروت، ١٩٧٥) ص٣٣.

(٧) كيلاني، المصدر السابق، ص٨٩.

المصرية) الى التقاعد [١]، واستحداث هيأة الافتاء، وتنصيب الشيخ محمد بخيت مفتياً للديار المصرية[٢]، وبذلك انقطع آخر خيط كان يربط مصر بالدولة العثمانية [٣].

كما واصدرت الحكومة قراراً بإقالة جميع قضاة الاتراك من المحاكم الشرعية والابتدائية، وتنصيب القضاة المصريين محلهم، وأن يكون تعيين رؤساء المحاكم الشرعية ونوابها وقضاتها بأمر من السلطان ومسؤولية مجلس الوزراء [٤]، كما اقدمت الحكومة على تغيير الدعاء للحاكم في خطب يوم الجمعة، فأصبح الدعاء للسلطان المصري بدلاً من السلطان العثماني مع ابقاء الدعاء للخليفة من دون ذكر الاسم [٥].

وأقدمت الحكومة بأمر من السلطان حسين كامل باتخاذ قرارين في ٢ اب و٣٠ تشرين، الاول عام ١٩١٤م بجعل اوراق البنكنوت المالية تحمل القيمة الفعلية للنقود الذهبية نفسها، واعتماد البنك الاهلي على السندات الورقية البريطانية محل الذهب كرصيد للبنكنوت، والزام المواطنين المصريين التعامل بها [٦]، فانتشرت في البلاد، وأقبل المواطنون الى التعامل بها على الرغم من عدم امتلاكهم الخبرة والثقة الكافيتين فيها [٧].

حققت بريطانيا فائدة كبيرة من اصدار السلطان لتلك القرارات، فقد اصبحت السندات الورقية البريطانية غطاء لعملية البنكنوت المصري [٨]، فضمنت بذلك عدم خروج النقود الذهبية من خزانتها [٩]، والاستفادة من تلك السندات الورقية في تغطية التزاماتها

---

(١) سالم، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) "مفتي الديار المصرية"، مجلة الهلال، "مصر"، ج٥، س٢٣، شباط ١٩١٥، ص٤٣٢.

(٣) لاشين، المصدر السابق، ص٣٣.

(٤) احمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن ١٩١٥-١٩٢٣، ج٣، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، د.ت) ص ص٥٦-٥٧.

(٥) كيلاني، المصدر السابق، ص٨٨.

(٦) محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور، دار الجامعة المصرية للنشر، (الاسكندرية، د.ت) ص ص٢٤١- ٢٤٢.

(٧) سالم، المصدر السابق، ص ص٩٥-٩٦.

(8) F.O., 633/70 Field- Marshal viscount Allenby to Earl Curzon - Cairo, June 14, 1920, for the period 1914-1919, R.M.H.C.F.A.T.C.E.S.P.

(9) I bid.

التجارية والمصرفية [١] وكذلك استفادت بريطانيا من تلك السندات حينما يتم تحويلها الى بنكنوت في سد احتياجات جيوشها المرابطة في مصر، وشراء القطن المصري وغيرها من الغلات؛ إذ أصبح في يدها قوة شرائية كبيرة لا حد لها [٢].

ادت قرارات السلطان تلك بشأن الاوراق النقدية الى حدوث حالة من التضخم النقدي في البلاد، وانخفاض شديد في القوة الشرائية [٣]، فانعكست بذلك على المستوى المعاشي للمواطنين بخاصة ذوي الدخل المحدود، فذاق الشعب الامرين جراء تلك السياسة النقدية الظالمة [٤].

وكان لإقبال الشعب المصري على العملات الفضية الصغيرة (على الرغم من انتشار اوراق البنكنوت) وازدياد الطلب عليها الى حصول شحة في الاسواق[٥]. مما ادى بالسلطان اصدار مرسومٍ في تشرين الاول عام ١٩١٦م نص على سك عملات نقدية معدنية من النيكل وللفئات جميعها سميت بالنقود السلطانية [٦]. وقد كتب على وجه العملات قيمة العملة وتاريخ سنة اصدارها بالتقويم الهجري، كما كتب اسم السلطان حسين كامل عليها باللغة العربية. أما الوجه الثاني للعملات فقد كتبت نفسها ولكن باللغة الانكليزية (بناءً على الطلب البريطاني)، مبرراً ذلك الامر بتسهيل التداول بين عامة الناس في مصر، ومظهراً للروابط الجديدة بين مصر وبريطانيا[٧].

---

(١) محمد علي الفتيت، ثورات العرب في سنة ١٩١٩م ثورة مصر، ج٢، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.م، د.ت) ص١٧.

(٢) راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في العصر الحديث، المكتبة العالمية، ط٤، (القاهرة، ١٩٤٩) ص٢٠٥.

(٣) مدخل الى التاريخ الاقتصادي في الشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، (بيروت، ١٩٧٣) ص١٦١.

(٤) سالم، المصدر السابق، ص٩٩.

(٥) "استخدام الروبية الفضية الهندية في مصر" مجلة الهلال، "مصر"، ج٧، س٢٤، نيسان ١٩١٦، ص٥٩٧.

(٦) مرسي، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٧) كيلاني، المصدر السابق، ص١٠٠.

وحينما لم تفِ تلك العملات المعدنية بحاجة السوق لكثرة الطلب عليها، اضطر السلطان في اذار عام ١٩١٦م بالموافقة على اقتراح وزارة المالية، باستعمال الروبية الفضية الهندية (المخزونة في الخزانة المصرية) وطرحها في الاسواق وبصورة وقتية كما وقيمت بسعر ٦،٥ مليمات مصرية للروبية الواحدة [١].

ثانياً: علاقة السلطان بالسلطات البريطانية في مصر :

كانت بريطانيا قد رفعت من وظيفة المعتمد البريطاني في مصر الى منصب المندوب السامي[٢]واختير لهذا المنصب الجديد هنري مكماهون[٣]، (Henry M.C. Mahion) [٤] الذي وصل الى القاهرة في ٩ كانون الثاني عام ١٩١٥م[٥] وعلى الرغم من تنفيذ السلطان لجميع توصيات ومقترحات السلطات بما يخدم المصالح البريطانية في البلاد، وكثرة المجاملات والمحاباة في رسائله الواضحة الموجهة الى الدوائر السياسية البريطانية في لندن، غير ان جفاءً وتوتراً حصل بين السلطان والمندوب السامي ارثر مكماهون[٦]. فقد قام مكماهون فور وصوله القاهرة باطلاق ايدي المستشارين البريطانيين في جميع المؤسسات الحكومية المصرية حتى اصبحوا كانهم هم الحكام الحقيقيون في البلاد [٧] كما رسم مكماهون لنفسه سياسة الاستئثار بالسلطة

---

(١) "استخدام الروبية الفضية الهندية في مصر"، المصدر السابق، ص٥٩٧.

(2) Lioyd, op.cit, p.207.

(٣) ارثر هنري مكماهون: ولد عام ١٨٦٢ وهو من أصل ايرلندي، التحق بالجيش عام ١٨٨٣م وفي عام ١٨٩٠م عين مندوباً بريطانيا في لجنة تعيين الحدود بين افغانستان وبلوخستان وبين افغانستان وايران، عين سكرتيراً للشؤون الخارجية في حكومة الهند بين ١٩١١-١٩١٤، ارتبطت سيرته بالاتصالات السرية التي دارت بينه وبين شريف مكة حسين بن علي التي عرفت بمراسلات حسين مكماهون، توفي عام ١٩١٩م، عطية الله، المصدر السابق، ص ص١٢١٦-١٢١٧.

(4) The middle east and north Africa, 1979-1980, Europa publications limited, 26 the edition, (London, 1980) p.300.

(٥) سالم، المصدر السابق، ص٤٩.

(٦) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٩٣-٩٤.

(٧) عبد الباقي، المصدر السابق، ص٧١.

والتجاوز على صلاحيات السلطان والحكومة والاستخفاف بها [١] حتى في الامور الشكلية كالتشريفات التي كانت تجري بمناسبة الاعياد والمناسبات الرسمية [٢]، فقد طلب مكماهون من السلطان الاشتراك في حضور المقابلات مع الاعيان والشخصيات المصرية الرفيعة المستوى في اثناء التشريفات غير ان السلطان رفض ذلك الامر، وعده خروجاً عن حد اللياقة في معاملة سلطان مصر[٣]. وقرر في عام ١٩١٦م عدم اقامة التشريفات متذرعاً بمرضه، فرد مكماهون على تحجج السلطان بمرضه بأن أرسل طبيب بريطاني متخصص بالأمراض العقلية للكشف عن حالة السلطان المرضية، واختبار قدراته العقلية (من باب السخرية)، فغضب السلطان، وقام بنهر الطبيب وطرده من منزله [٤].

ازدادت هوة الخلافات بين السلطان والمندوب السامي، حينما اصدر الاخير الأوامر الى السلطان بأن لا يبت في اي أمر صغيرٍ وكبيرٍ بغير موافقته، ولتسهيل الامر انشأ مكماهون خطاً هاتفياً بين مكتبه ومكتب السلطان في قصر عابدين [٥]، وبذلك عد المندوب السامي السلطان حسين كامل موظفاً صغيراً عنده لا يستطيع فعل اي شيء من دون موافقته[٦].

حاول السلطان معالجة الموقف من خلال الذهاب الى دار الحماية البريطانية في ٨ حزيران عام ١٩١٦م، واجراء الحوار مع مكماهون لحل الخلافات الشخصية والادارية بينهما، غير ان الاخير كان متزمتاً في ارائه ومواقفه من السلطان وحكومته [٧]؛ لذلك قرر

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال الى المعاهدة، دار المعارف (مصر، ١٩٦٧) ص٩٢.

(٢) الرافعي، المصدر السابق، ص٣٤.

(٣) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٩٣-٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٥) سالم، المصدر السابق، ص٥٠.

(٦) ابراهيم، مصر، ص٧٩.

(٧) كيلاني، المصدر السابق، ص٩٦.

السلطان الاعتكاف في مزرعته بجبارس [١]، ملمحاً برغبته في الاستقالة من خلال التصريح الذي ادلى به امام مراسلي الصحف الاجنبية في القاهرة [٢].

ادركت بريطانيا خطورة الموقف وتداعياته على وضعها القائم في مصر اذا ما تطورت الخلافات بين السلطان والادارة البريطانية؛ لذلك بادرت وعلى الفور بإقالة المندوب السامي مكماهون بذريعة عدم امتلاكه الخبرة الكافية لإدارة مصر وشؤونها [٣]، وتعيين الجنرال ريجنالد ونجت (R.Winget) [٤] بدلاً منه في تشرين الثاني عام ١٩١٦م [٥] لامتلاك الاخير الخبرة والدراية الواسعة بظروف مصر وادارتها [٦].

زار السلطان حسين كامل دار الحماية مودعاً مكماهون (على الرغم من الخلاف الحاد الذي كان بينهما)، ومقلداً اياه وشاح محمد علي الاكبر كما كرم زوجته بمنحها وساماً فخرياً من الدرجة الاولى، وأعدّ السلطان مأدبة فاخرة على شرف مكماهون حضرها جميع الوزراء[٧].

---

(١) سالم، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٩٤-٩٧.

(3) Marlowe, op.cit, p.219.

(٤) ريجنالد ونجت: ولد في مدينة برودفليد بمقاطعة رنفروشير البريطانية بتاريخ ٢٥ تموز عام ١٨٦١م وبعد تخرجه من المدرسة الحربية ارسل الى الهند عام ١٨٨١، وفي عام ١٨٨٣م عين ضابطاً مفتشاً على الجيش المصري، ثم نائباً وسكرتيراً حربياً للجنرال وود، شارك في حملة السودان لانقاذ غوردون (١٨٨٤-١٨٨٥) وفي عام ١٨٩٢ عين مديراً للمخابرات، ثم حاكماً عاماً في السودان عام ١٨٩٤م، له مؤلفات عديدة، وللمزيد من المعلومات ينظر: "المعتمد البريطاني الجديد الفريق ونجت"، مجلة الهلال، "مصر" ج٤، س٢٥، كانون الثاني ١٩١٧، ص ص٢٥١-٢٥٢.

(5) P.J vatikiotis, the history of Egypt, weiden Field and Nicolson, (London, N.D), P.255.

(٦) الفتيت، المصدر السابق، ص٤٤٣.

(٧) كيلاني، المصدر السابق، ص٩٧.

وصل ونجت الى القاهرة في اواخر كانون الاول عام ١٩١٦م فرحب السلطان به نظراً للعلاقات الشخصية التي كانت تربطه به منذ زمن بعيد [١]، وقد جعل ونجت في استراتيجيته استلام مهام عمله بوصفه مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر معالجة مسألتين حيويتين، المسألة الاولى: الحفاظ على العلاقات المصرية البريطانية وفق منظور الحماية، والدور الذي يجب على مصر ان تؤديه في دعم واسناد الجيوش البريطانية المرابطة على اراضيها، أما المسألة الثانية هي: القضاء على اسباب الخلاف القائم بين الموظفين البريطانيين والسلطان بتنحية سيسل (Secil)، واحلال وليم برونيت (William Branet) محله [٢].

وازاء ذلك تمكن ونجت من الحصول على الدعم اللامحدود من السلطان، فقد وافق الاخير باشراك الجيش المصري لمؤازرة القوات البريطانية في حروبها الدائرة على حدود مصر وخارجها[٣]، وجعل البلاد قاعدة للجيوش البريطانية، ومركزاً لتدريب قوات التحالف (الهندية – النيوزلندية – الاسترالية – الافريقية) حتى اصبحت مصر اشبه بمدينة عسكرية[٤]، وفي كانون الثاني عام ١٩١٦م امر السلطان حسين كامل باستدعاء الاحتياط من الجيش المصري لمساندة الحلفاء في الحرب بناءً على الطلب البريطاني [٥] كما وافق على الطلب البريطاني بإنشاء فيلقي العمال والجمالة من الفلاحين المصريين، والزج بهم في ساحات القتال، وانشاء الخطوط الحديدية في سيناء وفلسطين، وحفر الابار والخنادق

(١) "سفر السير هنري مكماهون وقدوم السير ريجنالد ونجت باشا" مجلة الهلال، "مصر"، ج٤، س٢٥، كانون الثاني ١٩١٧، ص٣٣٦.

(2) Ronat wingate, wingate of the Sudan, (London, 1955) p 215.

(٣) "سفر السير هنري مكماهون"، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٤) محمد اسعد طلس، تاريخ الامة العربية (عصر الانبعاث) دار الاندلس للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٦٣) ص٨٥؛ جلال يحيى، العالم العربي الحديث للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، (د.م، ١٩٦٦) ص٥٢٤.

(٥) وللمزيد من الاطلاع عن الرديف المصري (الاحتياط) ودورة في الحرب. ينظر: فرغلي علي تسن هريدي، "الرديف المصري والخدمة في الحرب العالمية الاولى"، مجلة كلية الآداب في جامعة جنوب الوادي، "مصر"، ع٦، ج١، ١٩٩٦، ص ص٥٨٧-٦٠٧.

وغيرها[١] وبحجة ظروف الحرب وافق السلطان على قيام السلطات بمصادرة مواشي الفلاحين (الجمال، والخيول، والبغال، والثيران) لاستخدامها في سلاح الهجانة [٢]، وبمصادرة المحاصيل الزراعية لاسيما الحبوب والعلف الحيواني[٣]، لتمويل جيوش الحلفاء المرابطة في البلاد[٤].

فضلاً عن ذلك وافق السلطان والحكومة باستخدام المستشفيات والمدارس والمنتزهات والفنادق لاستقبال جرحى ومرض الحلفاء ومعالجتهم [٥] واستخدام بريطانيا للقواعد الجوية المصرية والسكك الحديدية لنقل الجنود والذخائر والمؤن الى ميادين القتال[٦]، كما سهل من مهمة السلطات بمصادرة اموال الشعب بحجة التبرع للصليب الاحمر [٧،] إذ وصلت المبالغ المستحصلة من تلك التبرعات الى ما يقارب من ٣٢٠،٠٠٠ جنيه مصري [٨] وسمح السلطان باستخدام السلطات الاراضي المصرية (القاهرة) مركزاً للقيادة والسيطرة واقامة التحالفات مع الدول الصديقة لبريطانيا [٩].

(١) احمد حمروش، مصر والعسكريون وقصة ٢٣ يوليو، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٨١؛ ابراهيم عامر، ثورة مصر القومية، دار النديم، (د.م، ١٩٥٧) ص٥٦.

(٢) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢-١٩٥٦م، (القاهرة، ١٩٥٧) ص٣٠.

(٣) هيكل، المصدر السابق، ص٧٢.

(٤) صلاح عيسى، "البرجوازية المصرية واسلوب المفاوضات\ مصر والسودان لنا.. وانكلترا ان امكنا"، مجلة افاق عربية، "بغداد"، ع٦، س٤، شباط ١٩٧٩، ص١٨.

(٥) مصطفى، المصدر السابق، ص٩٤.

(٦) علي ابراهيم عبدة، مصر وافريقيا في العصر الحديث، دار القلم، (د.م، ١٩٦٢)، ص٥٩.

(٧) الشافعي، المصدر السابق، ص٣٠.

(٨) سالم، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٩) يحيى، المصدر السابق، ص٥٢٧. وللمزيد من التفاصيل عن مراسلات حسين مكماهون. ينظر: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥، دراسة في الاوضاع السياسية، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة، ١٩٨٢) ص ص٤٥-٦٢.

من جانب اخر فكرت بريطانيا في تغيير وضع مصر السياسي لاعتبارات عدة، منها: مرض السلطان، والخشية من عودة مشكلة عرش مصر مرة اخرى [١]؛ لذلك كلفت بريطانيا مندوبها السامي في القاهرة ونجت بتقصي الحقائق، واعداد تقرير حول موقف السلطان والحكومة لفكرة ضم مصر اليها بدلاً من الحماية، وعند البحث في ذلك الامر تبين أن الساسة المصريين والمتمثلين بشخص السلطان ورئيس الحكومة يفضلان الحماية القائمة على البلاد على الضم مع التأكيد على الاستقلال الذاتي للبلاد [٢]، وفي ٢٤ اذار عام ١٩١٧م ارسل ونجت تقريراً مفصلاً حول ذلك الى الخارجية البريطانية [٣] فاستقر رأي الخارجية البريطانية على بقاء الحماية على مصر [٤].

استعاضت بريطانيا عن فكرة الضم بإلغاء الامتيازات الاجنبية، ووضع الاجراءات البديلة عنها، وفي ٢٤ اذار عام ١٩١٧م تألفت في القاهرة اللجنة برئاسة برونيت [٥]، وقد تضمن هذا المشروع اعداد قوانين ولوائح وانشاء مجلسي للنواب والاعيان [٦]، وعند النظر الى مشروع برونيت يتبين أن الاخير قد حصر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد المستشارين البريطانيين والسلطات [٧]، وحينما عرض المشروع على السلطان والحكومة للموافقة عليها واقراره [٨] تم رفضه من النظام السياسي المصري (السلطان والحكومة) لما فيه من اجحاف بحق البلاد، كما اكد رئيس الوزراء المصري رشدي بعدم

---

(١) لاشين، المصدر السابق، ص٨٤؛

sirpriant Horrooks, "middle East Defense – British view", middle Eastern affair, vol VI, No. 2, February 1955, p33.

(٢) سالم، المصدر السابق، ص٥٥.

(3) wingate, op.cit, p220.

(4) Marlowe, op.cit, p226.

(٥) ٥٠عاماً، المصدر السابق، ص٨٩؛ عبد الباقي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٦) وللمزيد من الاطلاع على مشروع برونيت. ينظر: ابراهيم، مصر، ص ص٨١-٨٣.

(٧) ٥٠ عاماً، المصدر السابق، ص ص٨٩-٩٢.

(8)F. O., 633/70 Field –marshal viscount Allenby to Earl Curzon Cairo June 14, 1920, for the period 1914-1919, R.M.H.C.F.A.T.C.E.S.P.

جواز تشريع هذا القانون واي قانون اخر من دون موافقة مجلسي النواب والاعيان المنتخبين من قبل الشعب ومصادقة السلطان [١].

ثالثاً: علاقة السلطان بالشعب

حاول السلطان حسين كامل حينما تولى عرش مصر التقرب اكثر من الشعب وكسب ودهم ورضاهم وذلك من خلال الزيارات المتكررة للمدارس والمعاهد الدينية والكليات، وتوزيع الهداية والمكرمات على الطلبة المجتهدين والفقراء، وارسال البعثات الدراسية الى خارج البلاد للحصول على الشهادات العليا على حسابه الخاص، وزيادة رواتب شيوخ الازهر وموظفيها، وانشاء المعاهد الدينية والمؤسسات الخيرية، وتقديم التبريرات في مناسبات عدة قبوله عرش السلطنة المصرية في ظل الحماية، غير ان الشعب كان ناقماً عليه، بسبب قبوله العرش في ظل الحماية التي فرضت على البلاد في ١٨ كانون الاول عام ١٩١٤م [٢].

إذ قابل الشعب المصري القرار البريطاني بخلع الخديوي عباس حلمي الثاني وتنصيب السلطان حسين كامل، ببالغ الحزن والاسى [٣]؛ على الرغم من ان الخديوي عباس حلمي لم يكن محبوباً من الشعب، فقد ذاق المصريون في عهده الامرين، لكن قرار خلعه من البريطانيين وتنصيب سلطان جديد لمصر اعطى له رمزية وطنية في نظر الكثيرين من ابناء الشعب المصري[٤].

لذلك واجه السلطان حسين كامل رفضاً ومعارضةً من الشعب المصري وصلت الى حد رفع السلاح واطلاق الرصاص عليه، فعند انتقاله الى قصر عابدين قوبل الموكب

---

(١) ٥٠ عاماً، المصدر السابق، ص ص٩١-٩٨.

(٢) كيلاني، المصدر السابق، ص ص ٩٠-٩٢، ص ص١٠٠-١٠٢.

(٣) ابراهيم عبدة، تاريخ مصر في خمسة وسبعين سنة، دار المعارف بمصر، (القاهرة، ١٩٥١) ص٤٤٤؛ رافت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط٢، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص٢٩٩.

(٤) امين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م الى انهيار المملكة سنة ١٩٥٢م، دار احياء الكتب العربية، (د.م، ١٩٦٩) ص١٧٠.

السلطاني بالسخط، وعدم الهتاف والتصفيق [١]، وامتنع الاهالي عن رفع العلم المصري الجديد[٢]، كما امتنع العلماء بإعطاء اي فتوى بعزل الخديوي عباس [٣] وارتدى طلاب الكليات والمدارس الثانوية الاربطة السوداء، وتعليق العلامات السوداء على صدورهم، تعبيراً عن الحزن الشديد بالحماية البريطانية على البلاد، وخلع الخديوي عباس، وتنصيب السلطان حسين كامل محله [٤].

وحينما استلم السلطان مهام عمله في قصر عابدين بتاريخ ١٩ كانون الاول عام ١٩١٤م القت السلطات القبض على كاتب بالمحكمة المختلطة ويدعى عبد الله محيسن لتفوهه بألفاظ فيها تهديد ووعيد للسلطان، كما القت السلطات القبض على مصطفى الترمذي، وذلك لقيامه بتوزيع المنشورات التي تحرض الشعب ضد السلطان وبريطانيا [٥].

وعندما علم طلاب كلية الحقوق بزيارة السلطان الى الكلية في ١٧ شباط عام ١٩١٥م اضربوا عن الدوام؛ مما ادى الى غضب السلطان، فقررت ادارة الكلية فصل الطلاب، وفتح تحقيق لمعرفة الدوافع، ومعاقبة المحرضين [٦].

وحين مرور موكب السلطان حسين كامل باتجاه شارع عابدين في ٨ نيسان عام ١٩١٥م أخرج شاب يدعى محمد خليل (من اتباع الحزب الوطني) مسدسه واطلق الرصاص على السلطان لكنه لم يصبه، وقد تمكن الحراس من القاء القبض عليه، وحكم بالإعدام امام الملأ، وهو يردد "يسقط الاحتلال – يسقط السلطان" [٧].

(١) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٧٢-٧٣.

(٢) لاشين، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣) سالم، المصدر السابق، ص٣٠٧.

(٤) لاشين، المصدر السابق، ص٣٨.

(٥) كيلاني، المصدر السابق، ص ص٧٥-٧٦.

(٦) رمضان، المصدر السابق، ص٧٩.

(٧) اغتيال السلطان حسين كامل"، مجلة الهلال، "مصر"، ج٨، س٢٣، نيسان ١٩١٥، ص٦٩.

كما اقدم احد المواطنين ويدعى محمد شمس الدين في ٩ حزيران عام ١٩١٥م بإلقاء قنبلة يدوية على موكب السلطان (حين مروره في احدى شوارع الاسكندرية) إلا ان القنبلة لم تنفجر، وقد حكم على الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة [١].

من جهة اخرى ان المرض قد اشتد على السلطان، فعرض في اوائل تشرين الاول عام ١٩١٧م سلطنة مصر على ابنه الوحيد كمال الدين حسين كامل، ولكن الاخير رفض على الرغم من الالحاح الشديد من السلطان [٢]. فما كان من الامير كمال الدين حسين الاعلان عن تنازله لكافة حقوقه لمسألة تولي عرش السلطنة المصرية في حالة وفاة والده من خلال مذكرة اعتذار بعدم قبوله وراثة العرش مقدمة الى الاسرة الحاكمة في مصر وذلك بتاريخ ٨ تشرين الاول عام ١٩١٧م [٣]. وفي يوم الثلاثاء الموافق ٩ تشرين الثاني عام ١٩١٧ توفي السلطان حسين كامل لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ مصر السياسي وعلاقته بالسلطات البريطانية [٤].

الاستنتاجات :

في نهاية البحث توصل الباحث الى اهم الاستنتاجات الآتية

* ادى الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، الى بسط سيطرته الكاملة على جميع مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية من خلال بناء انظمة ومؤسسات ادارية ذات عقول بريطانية، وايدي عاملة مصرية تعمل على ادارة مصالحها الخاصة بمصر.
* فرضت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ كانون الاول عام ١٩١٤م، مستغلةً ظروف الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) على الرغم من عدم موافقة الشعب المصري على ذلك، فقد كانت مصر من الناحية القانونية ولاية تابعة للدولة العثمانية.

---

(١) الرافعي، ثورة ١٩١٩، ج١، ص٢٩؛ مرسي، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٢)هيكل، المصدر السابق، ص٧٤؛

http://www.coptichistory.org.new.page1994.htm.

(٣) دار الكتب والوثائق القومية، مصر في القرن العشرين، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) حسين الطنطاوي، العبور (مصر.. ارض التحدي)، دار الشعب، (القاهرة، ١٩٧٣) ص٩٩.

* استغلت بريطانيا فرصة غياب الخديوي عباس حلمي الثاني عن مصر، (الذي كان قد سافر الى الاستانة للاصطياف)، بخلعه عن عرش السلطة، وابعاده عن البلاد، فقد كان الاخير موالياً للدولة العثمانية.
* عرضت بريطانيا عرش مصر (بعد خلع الخديوي) على السلطان حسين كامل اكبر الامراء سناً والاكثر ولاءً للسلطات العسكرية البريطانية في مصر وبالرغم من معارضة السلطان تولي المنصب في بادئ الامر الا بشروط إلا انه وافق في النهاية من دون قيد او شرط.
* جاءت موافقة السلطان بتسلم العرش، على خلفية التهديد البريطاني بإعطاء المنصب الى اغاخان زعيم الطائفة الاسماعيلية، اذا ما رفض السلطان ومن ثمة انهاء اسرة محمد علي باشا من حكم البلاد.
* اتخذ السلطان سلسلة اجراءات ادارية في البلاد وبالاتفاق مع دار الحماية البريطانية في مصر، قطعت بموجبه كل ما له علاقة بالدولة العثمانية وبشخص الخديوي السابق.
* على الرغم من تنفيذ السلطان لجميع توصيات ومقترحات الجانب البريطاني غير ان علاقة السلطان بدار الحماية كانت سيئة؛ بسبب عدم احترام الاخير لشخص السلطان.
* كان لمحاولة السلطان الاقتراب من الشعب، والتلميح باعتزال السلطة وتأسيس حزب سياسي وطني، وراء تغيير بريطانيا لمواقفه تجاه السلطان، ومن ثمة تغيير موظفي دار الحماية بآخرين اكثر محاباةً وتفاهماً مع السلطان.
* سخر السلطان جميع مقدرات الشعب المصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية والعسكرية خدمةً للمجهود الحربي البريطاني في مصر؛ لكسب ود الحكومة البريطانية، ولضمان بقائه في حكم مصر.
* كانت علاقة السلطان مع الشعب سيئة للغاية طوال فترة حكمه؛ بسبب عدم تقبل الشعب فكرة قبول السلطان للعرش محل الخديوي وفي ظل الحماية.

Sultan Hussein Kamil and His Political Role in Egypt

Lect.Dr.Mohammed Y. Ismaeel Ibraheem

Abstract

Arab political personality has got a great attention paid by lots of researchers and academic personalities, especially the Egyptians, the fact that lead to shed lights on the secrets of these personalities and their relationships and influence on contemporary Arab political reality. The study of Sultan Hussein Kamil and his personality comes among these efforts, since he is considered as one of the most controversial personalities in the political Egyptian history. He was offered to take the throne of Egyptian state by Britain, instead of his niece AL-Khedewi Abbass Hilmi, the second, who had traveled to AL- Astana in summer of 1914 for resorting. Although the Sultan wasn't interested in politics or authority before he take the throne he accepted to take the seat of Egyptian Sultan after dethroning his brother by Britain. Therefore, what is the motive that lies behind his acceptance for the throne and what is his political role in Egypt and what are his relations with authorities and people; this is what we are going to shed lights on in this research.